

الاحداث السياسية في جبل لبنان 1840-1860 والموقف الدولي منه

م. م سعد عزيز كريم الحميداوي

مديرية تربية ذي قار- ذي قار- العراق

Saadaziz07808@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الاحداث – لبنان – موقف دولي

الملخص:

ان الموقع الاستراتيجي للبنان كبوابة الى منطقة الشرق الاوسط باتجاه الغرب قد جعلها هدفا مباشرا للقوى المستعمرة، اما تركيبة التنوع الطائفي فقد ساهمت بشكل كبير في تسهيل مهمة الغرب، الذي استخدم التحريض الطائفي اداة لتنفيذ مشاريعها، مما ادى الى المجازر الرهيبة التي حدثت خلال القرن التاسع عشر ما بين عامي 1840-1860 والتي جرت بمفهوم طائفي بين الموارنة والدروز، ومن اللافت للنظر في طبيعة جبل لبنان الاجتماعية، هو التلون الديني اذ كان يسكنها المسلمون والمسيحيون، فضلاً عن الطوائف الاخرى، لذلك حظيت هذه الطوائف بالدعم الخارجي من الدول الاوربية، إذ اصبحوا يتمتعون ببعض الامتيازات التي فضلتهم على بقية الولايات العثمانية، وشهدت لبنان على إثر ذلك العديد من الصراعات المحلية التي عكست طبيعة الصراع الطائفي هناك، الامر الذي استغل من قبل الغرب أفضل استغلال.

POLITICAL EVENTS IN MOUNT LEBANON 1840-1860 AND THE INTERNATIONAL POSITION ON THEM

Saad Aziz Karim Al-Hamidawi

Thi Qar Education Directorate- Thi Qar- Iraq

Saadaziz07808@gmail.com

Keywords: Events, Lebanon, international situation

Abstract

The strategic location of Lebanon as a gateway to the Middle East region towards the west has made it a direct target for the colonial forces. Sectarian diversity facilitated the task of the West to implement its sectarian projects, as it led to the terrible metaphors that occurred during the nineteenth century between 1840-1860. Which took place between the Maronites and the Druze, and it is worth mentioning that the social nature of Mount Lebanon is the religious coloration where Muslims and Christians used to live, as well as other sects, so these sects received external support from European countries, as they became enjoying some privileges that preferred them over the rest of the states. After that, Lebanon witnessed many local conflicts that reflected the nature of the sectarian conflict there. And the West took advantage of this to serve their interests in Lebanon.

المقدمة

تعد دراسة الاحداث السياسية في جبل لبنان ما بين عامي 1840-1860، واحدة من ابرز الدراسات التاريخية المهمة، لكونها قد شكلت ورسمت الخارطة السياسية للدولة اللبنانية الحديثة، اذ كانت تلك الاحداث من أبرز المحن وأبعدها أثراً في تاريخ اللبنانيين، اذ ساهمت بتوفير ظروف سياسية رسمت من خلالها الخارطة اللبنانية سواء كانت على الصعيد الداخلي او الخارجي، كأن تكون مذهبية وطائفية، وكان للموقع الجغرافي لجبل لبنان المطل على البحر المتوسط دوراً في لفت انظار الدول الكبرى والذي تمثل بالصراع بين الفرنسيين والبريطانيين في محاولة السيطرة عليه، والتدخل في شؤون الجبل الداخلية، بحجة حماية المسيحيين وتقديم الدعم السياسي والمعنوي لهم فتشكلت نتيجة ذلك الامر لجنة دولية للإعداد طبيعة نظام الحكم في جبل لبنان، وكانت هذه اللجان الدولية المشكلة تضم بعض المسؤولين الاوربيين بالاشتراك مع الدولة العثمانية.

اظهر الصراع السياسي في جبل لبنان النموذج السيئ للبلدان متعددة الطوائف في البلاد العربية، مما احدث تصدعاً في البنية الاجتماعية والنسيج الاجتماعي اللبناني، فان تاريخ جبل لبنان هو تاريخ طوائفه ومذاهبه وليس تاريخ سكانه واهله وبنيه، ومن هنا تظهر اهمية هذه الدراسة مع ملاحظة الدور الدولي السلبي الذي ظهر من الحروب الاهلية اللبنانية، وكان لها الدور الكبير في تغذية الفتنة، من اجل الحفاظ على مصالح استعمارية خاصة، ولها الدور الواضح في ما بعد برسم الخارطة السياسية وطبيعة نظام الحكم في جبل لبنان، وهكذا كرس الغرب هذا النظام البنيوي الطائفي في جبل لبنان، الذي صيغ بشكل ملزم اذ رافقه انتقال نظام الحكم فيه منذ ذلك الوقت من نظام اقطاعي إلى نظام سياسي طائفي.

قسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، جاء المبحث الأول بعنوان دور الدول الكبرى في تطور الاحداث السياسية في جبل لبنان 1831-1839، إما المبحث الثاني بعنوان الصراع الطائفي في جبل لبنان 1840-1845 وموقف الدول الكبرى منه، وتناول المبحث الثالث تضمن أحداث جبل لبنان 1846-1860 وموقف الدول الكبرى منها، اعتمد الباحث على مجموعة مختلفة ومتنوعة من المصادر منها الكتب العربية مثل كتاب، ازمة الحكم في لبنان منذ سقوط الاسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية الى للمؤلف احمد طربين وكتاب مسعود ظاهر،

الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، فضلاً عن البحوث المنشورة مثل رياض غنام، الطائفية
ازماتها وتطور مفاهيمها الدستورية، "الحياة النيابية" مجلة، مج 77، ومجموعة من الرسائل
والأطاريح وبعض المصادر الأجنبية.

المبحث الأول: دور الدول الكبرى في تطور الأحداث السياسية في جبل لبنان 1831-

1839

شكلت الظروف التي تعيشها الدولة العثمانية حافزاً ملهماً الى محمد علي باشا

(1) بضرورة الإسراع على التوسع في بلاد الشام على حساب الدولة العثمانية، إذ استنفذت قوة الدولة
العثمانية خلال المدة (1827 – 1830) بحربها ضد اليونان وروسيا القيصرية 1829⁽²⁾، وكان
السلطان محمود الثاني (1808-1839)⁽³⁾، لم يتهياً لتشكيل جيشه الجديد بعد أن ألغى فرقة
الانكشارية في عام 1826، كما أن محمد علي كان يدرك ما يعانيه سكان بلاد الشام من مساوي
الحكم الولاية العثمانيين وقد وجد من يعينه ويسهل عليه أمر التوسع في بلاد الشام، فكانت علاقاته
قد توسعت مع بشير الثاني كبير أمراء لبنان في عام 1822، ومع زعماء نابلس وطرابلس فكانوا له
عونا على حملته⁽⁴⁾.

طالب محمد علي الدولة العثمانية بضم بلاد الشام الى نفوذه السياسي كمكافئة له، الا ان طلبه
رفض من قبل السلطان محمود الثاني عندها قرر التحرك للسيطرة على بلاد الشام، ومن المهم ان
نذكر أن محمد علي كان يدرك أن أوروبا عام 1830، غير قادرة على التدخل بشكل مباشر، في ما إذا
ا قدم على احتلال بلاد الشام لانشغالها بالثورات التي اندلعت داخل بلدانهم في فرنسا وبلجيكا
وبولندا والقلق البريطاني الروسي والنمساوي من جراء ذلك، وكان من السهل على محمد علي إيجاد
الذريعة المناسبة لتدخله في بلاد الشام، إذ ان استيلاء الدين من ولاية عكا والمطالبة بإعادة
المصريين الهاربين خير مبرر لضرب الحصار على أسوارها أواخر تشرين الثاني 1831، بدأت
القوات المصرية بقيادة ابراهيم باشا⁽⁵⁾، بالسيطرة على مدن بلاد الشام، مبتدئة بفلسطين التي
سيطرت على اغلب مدنها دون مقاومة⁽⁶⁾.

اختلفت مواقف أهالي جبل لبنان من التقدم المصري، إذ أبدى النصارى من سكان جبل لبنان ارتياحهم من قرار ابراهيم باشا عام 1832، برفع الضرائب عنهم، ونرى ان الدروز قد عارضوا التدخل المصري في بلاد الشام، منتقدين موقف النصارى والامير بشير على مساندتهم لإبراهيم باشا يدفعهم في ذلك تعصبهم الديني للعثمانيين وبحلول نهاية عام 1832، تمكن ابراهيم باشا من فرض سيطرته على بلاد الشام⁽⁷⁾.

اما بخصوص موقف الدول الكبرى من توجهات محمد علي، اتسم موقف بريطانيا في البداية بالحياد وعدم رغبتها في زج نفسها في الصراع القائم بين الدولة العثمانية ومحمد علي، ويبدو ان هناك ظروفاً معينة منعت الحكومة البريطانية من التدخل، إذ خشيت ان يؤدي تدخلها المباشر الى اثاره مشاكل لبريطانيا مع القوى الاوروبية الاخرى، فضلاً عن ذلك فان بريطانيا كانت منشغلة بمشاكلها الداخلية⁽⁸⁾، كما ان بريطانيا تعتقد ان وجود محمد علي يحد من الخطر الروسي، لذلك تضامنت مع فرنسا لإرغام السلطان العثماني على اجابة مطالب محمد علي عام 1833، فيما كانت فرنسا تنتظر بعين العطف الى التغلغل المصري داخل بلاد الشام، لكنها ايضاً كانت تخشى التدخل الروسي وما يتبعه من اخلال بموازن القوى السائدة آنذاك⁽⁹⁾.

وتجدر الاشارة الى ان موقف فرنسا الرسمي تمثل بتصريح وزير الخارجية الفرنسية الى القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الاستانة والذي جاء فيه: "ان الدولة العثمانية ستمحى من الوجود اذا دخل الجيش الروسي ارضها، وانتشر فيها بحجة رد محمد علي عنها، واذا اطلقت الحرية للأسطول الروسي ان يخوض عباب الدردنيل والبوسفور فلا تتمكن الدول الاوروبية الاخرى ان تقف مكتوفة الايدي"⁽¹⁰⁾، اما حكومة النمسا كانت حريصة على ابعاد نفسها عن اية خلافات او حروب، ومثلها بروسيا التي تهتم للأحداث الخارجية بسبب مشاكلها الداخلية⁽¹¹⁾.

من جانب اخر، ونتيجة لتسارع الاحداث والخوف من الاصطدام، جرت مباحثات ومفاوضات بين الدول الاوروبية والدولة العثمانية انتهت بعقد اتفاق صلح في الثامن عشر من ايار 1833، وسمي اتفاق كوتاهية نسبة الى المدينة التي كان بها ابراهيم باشا عند اتمامه عقد الاتفاق⁽¹²⁾، وقع الاتفاق سفير فرنسا في الاستانة بالنيابة عن السلطان، ووقع ابراهيم باشا بالنيابة عن والده⁽¹³⁾، وبموجبه اصدر السلطان العثماني فرماناً اعترف بسلطة محمد علي باشا على مصر والاراضي التي

دخلها، فيما تعهد محمد علي بأن يدفع للسلطان عن سوريا الاموال التي كانت تدفع من قبل الولاة⁽¹⁴⁾.

تمثلت سياسة ابراهيم باشا في جبل لبنان بالمساواة بين النصارى والمسلمين او ما يسمى بسياسة التسامح الديني، وسياسة التجنيد ونزع السلاح وفرض ضرائب من اهم اسباب اندلاع الثورات في بلاد الشام⁽¹⁵⁾، ولتسهيل عملية اخضاع السكان وفرض التجنيد في مناطق جبل لبنان لاسيما في مقاطعة الشوف التي رفض سكانها الدروز التسليم لأوامر ابراهيم باشا، ارسل الاخير عام 1835، قوة عسكرية لنزع سلاح الدروز وكذلك النصارى⁽¹⁶⁾ مما ولد تدمراً شمل جميع ارجاء بلاد الشام جراء القرارات التي اصدرها، الا ان ذلك لم يمنع محمد علي وولده عن مواصلة ترسيخ النفوذ المصري في بلاد الشام بهدف تحقيق غايتهم وهي الاستقلال عن الدولة العثمانية، والتي ظهرت ملامحها واضحة عام 1838⁽¹⁷⁾، مما ولد شعوراً لدى بعض الدول الاوروبية لاسيما بريطانيا بضرورة اتخاذ اجراء حاسم لتحجيم نفوذ محمد علي⁽¹⁸⁾.

جهزت الدولة العثمانية حملة لمحاربة محمد علي، الا ان قواتها منيت بهزيمة امام القوات المصرية في موقعة نصيبين عام 1839، اغتتمت روسيا هزيمة العثمانيين وكانت اشد قلقاً من غيرها لخوفها من سقوط الاستانة في قبضة محمد علي، فلا يمكنها تحقيق مطامعها بالاستيلاء على المضائق وبعض مناطق البلقان⁽¹⁹⁾، لذلك ارسلت وفداً عسكرياً برئاسة الجنرال (مورافيف) Mouravieff، ليعرض مساعدتها العسكرية⁽²⁰⁾، وفي ظل الوضع المتأزم للدولة العثمانية لم يبق امامها سوى قبول مساعدة روسيا، فأُنزلت قواتها العسكرية على شواطئ الاناضول⁽²¹⁾، عندها قررت كلاً من بريطانيا والنمسا وبروسيا وبالاتفاق مع الحكومة العثمانية التدخل السريع لمنع روسيا من التدخل المباشر وتحجيم طموح محمد علي⁽²²⁾.

المبحث الثاني: الصراع الطائفي في جبل لبنان 1840-1845 وموقف الدول الكبرى منه

اخذ رجال الدولة العثمانية يحرضون الاهالي في بلاد الشام بالانتفاضة ضد الوجود المصري⁽²³⁾، التي ما اندلعت في فلسطين ودمشق وجبل عامل حتى وصلت كافة المقاطعات اللبنانية واشترك فيها جميع السكان بغض النظر عن ديانتهم وقومياتهم، بسبب الاجراءات التعسفية

التي مارسها ابراهيم باشا بالتعاون مع الامير بشير الثاني⁽²⁴⁾ بحق السكان اللبنانيين ومنها فرض ضرائب عالية على مختلف الانشطة الحياتية وتجريدتهم من السلاح⁽²⁵⁾.

شعرت الدول الكبرى (بريطانيا- روسيا- بروسيا- النمسا)، المتحالفة مع الاستانة بقدرة محمد علي انهاء الثورة في بلاد الشام، حتى بدأت تدخلها المباشر لأنهاء حكم محمد علي في تلك البلاد⁽²⁶⁾، على اثر ذلك نجحت بريطانيا بعقد معاهدة لندن 25 تموز عام 1840، ووقعت عليها كل من (بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا والدولة العثمانية)⁽²⁷⁾ تضمنت خمس مواد مع برتوكول ملحق بها أصبحت بمثابة الحل النهائي للامزة بين السلطان ومحمد علي باشا، وإذا رفض نفذته الدول الموقعة على المعاهدة بالقوة، وتقضي هذه المعاهدة بجعل ولاية مصر وراثية لأبناء محمد علي، مع إعطاء القسم الجنوبي من بلاد الشام على أن ينسحب من جميع المواقع المتواجد فيه قوات محمد علي وإذا لم يقبل العرض بعد عشرة أيام يحرم من حكم ولاية عكا ويكتفي بوراثه مصر، وإذا لم يقبل بعد عشرة أيام أخرى عندها يصبح السلطاني في حل من موجبات العرض⁽²⁸⁾، وابرمت تلك المعاهدة دون اشتراك فرنسا التي عارضتها لأنها عقدت دون علمها مما اساء لمكانتها وعدته اهانة لها، كما انها رفضت استخدام القوة ضد محمد علي ورفضت نزع الشام منه⁽²⁹⁾، لكن موقف فرنسا هذا سرعان ما تغير بسبب ظروفها الداخلية وخوفها من الدخول في منازعات مع بريطانيا، وبدأت تنسحب من جانب محمد علي باشا، ولابد من الاشارة الى ان معاهدة لندن لم تكن حلاً للامزة بين محمد علي باشا والسلطان العثماني، بقدر ماهي ضمان لمصالح القوى الاوربية⁽³⁰⁾، يبدو ان محمد علي باشا عول على الموقف الفرنسي كثيراً قبل ان يتغير لغير صالحه واختلطت عليه الاوراق وتسارعت الاحداث، ادت الى انفلات الامر من يده.

وقبل ان يبلغ محمد علي باشا بأحكام معاهدة لندن، بدأت البوارج الحربية البريطانية والنمساوية في اوائل اب 1840، تتوافد الى شواطئ بيروت في حين كان ريتشارد وود (R.wood) وسائر عملاء الدول الحليفة قد استأنفوا نشاطهم في جبل لبنان، ساعين الى الاتصال من جديد بزعماء الثورة اللبنانية وحثهم على المقاومة وعدم الاستسلام⁽³¹⁾.

ركز الحلفاء عملياتهم العسكرية على السواحل، فقصفوا بيروت بعد امتناع سليمان باشا عن تسليمها، وفي الوقت نفسه نزلت سفن اخرى للجيش المتحالفة (بريطاني، النمساوي، العثماني) في

(جونيه) حيث انضم اليهم الثوار، وضربوا قلعة جبيل ثم تبعها سقوط حيفا وصور وصيدا ومدن اخرى⁽³²⁾.

طوى جبل لبنان مرحلة مهمة من تاريخه، بانتهاء حكم الامير بشير الثاني بنفيه الى جزيرة مالطة، وجلاء القوات المصرية من بلاد الشام، لبدأ حكم امير شهابي جديد هو الامير بشير الثالث، فضلاً عن ذلك أرادت الدولة العثمانية إنهاء عهد الإمارة في جبل لبنان خوفاً من امتداد الافكار الاستقلالية إلى باقي أجزاء الإمبراطورية، أدت تلك الاوضاع المربكة لخلق فتنة داخلية، اذ حدث اضطراب شامل في الكيان اللبناني عام 1840، مما مهد الطريق أمام القوى الأوروبية للتدخل في شئون جبل لبنان الداخلية وأدعت كل منها إنها تحمي طرفاً من الأطراف اللبنانية المتقاتلة⁽³³⁾.

كافأ السلطان عبد المجيد (1839-1861)⁽³⁴⁾ الامير بشير قاسم الشهابي على موقفه المساند للقوات المتحالفة بتعيينه حاكماً على جبل لبنان بدلاً من الامير بشير الثاني الذي نفي بعد استسلامه، الا ان حكم الامير بشير الثالث لم يستمر طويلاً اذ تضافرت عوامل عدة على اسقاطه منها سوء ادارته وضعف شخصيته⁽³⁵⁾، اذ لم يملك القدرات الكافية لإدارة جبل لبنان⁽³⁶⁾، فضلاً عن معاملته السيئة للسكان الدروز مقارنة بالنصارى⁽³⁷⁾، ادى الى فقدان ثقة الحكومة العثمانية به، التي عدت بقائه حجر عثرة بوجه سياستها القائمة على ضرورة حكم جبل لبنان حكماً مركزياً، وعليه حركت الدروز على خلع فاندلعت في الثالث عشر من تشرين الاول عام 1841، انتفاضة ضده مما دفع الامير بشير الثالث الى الاستنجاد بالموارنة⁽³⁸⁾، نتج عنها اشتعال حرب اهلية بين الطائفتين الدرزية والموارنة، عندها تدخلت الحكومة العثمانية واعلنت في السادس عشر من كانون الاول 1841، خلع بشير الثالث، وتعيين الضابط عمر باشا النمساوي⁽³⁹⁾، كأول حاكم عسكري عثماني ينصب دون تدخل اجنبي⁽⁴⁰⁾.

من جهة أخرى، عملت السلطات العثمانية على إثارة النعرات الطائفية والطبقية بين أبناء جبل لبنان بغية تقويض النظام الخاص القريب من الاستقلال الذاتي وحماية وجودها⁽⁴¹⁾، واستطاعت تحقيق هدفها من القضاء على عهد الإمارة اللبنانية، وإنشاء وضعية قانونية جديدة مميزة لجبل لبنان تحت حماية أجنبية دولية وهو ما يعرف بنظام القائمقاميتين⁽⁴²⁾.

ومن الجدير بالذكر، ان مواقف الدول الكبرى الداعمة للطوائف اللبنانية غذت الصراع الطائفي واجبت الفتنة، اذ وقفت فرنسا إلى جانب الموارنة، أما بريطانيا دعمت الدروز وبذلك تحول لبنان إلى ساحة صراع بين الدول العظمى وبين الطوائف الدينية في آن واحد بعد أن ارتبطت الأخيرة بالسياسة الدولية، فقد لبنان وحدته الوطنية وخسر حكمه الذاتي، وحلت المؤسسات الطائفية تدريجياً محل المؤسسات الإقطاعية في حكم البلاد في أعقاب الإحداث الطائفية الدموية، التي وقعت بين الموارنة والدروز فسارعوا العثمانيون إلى إعلان نهاية الحكم الوطني⁽⁴³⁾.

لم يقدر لعمر باشا ممثل العثمانيين في جبل لبنان، الاستمرار مدة اطول في الحكم ففي تشرين الثاني 1842، اندلعت انتفاضة ضده قام بها الدروز بسبب الضرائب التي فرضت عليهم من قبله، وبعد تدخل الحامية العسكرية العثمانية الموجودة في بيروت تم قمع الانتفاضة، ومن ثم اعلنت الحكومة العثمانية عزله وتعيين احد رجالاتها المدعو محمد باشا بدلاً عنه⁽⁴⁴⁾.

يبدو إن الاضطرابات الطائفية من جهة، والانتفاضة العامة ضد حكم (عمر باشا) من جهة أخرى، تركت الباب مفتوحاً أمام الدول الكبرى للتدادي في التدخل في شئون جبل لبنان، وتم عقد اجتماع في 23 أيار 1842، في اسطنبول حضره قناصل هذه الدول وممثل عن السلطان العثماني، تمت الموافقة فيه بالإجماع على المشروع الذي تقدم به مترنيخ⁽⁴⁵⁾، مستشار النمسا لحل المشكلة اللبنانية⁽⁴⁶⁾، وهذا ما عرف بنظام القائمقاميتين وهو يقضي بتقسيم لبنان إلى قائمقاميتين، شمالية ويتولى إدارتها قائمقام ماروني وجنوبية ويقوم عليها قائمقام درزي⁽⁴⁷⁾، وجاء هذا المشروع وفق مصالح ومطامع الدول الكبرى التي كانت تسعى إلى بسط نفوذها على لبنان⁽⁴⁸⁾.

كانت الدول الكبرى بعد فشل حكم عمر باشا تملك مشاريع سياسية واستراتيجية في المنطقة عموماً وفي جبل لبنان خصوصاً، ففرنسا كانت ترغب بتوحيد جبل لبنان تحت حكم شهابي لانه برأيها توسيع للنفوذ (الماروني) المدعوم من قبلها، والدولة العثمانية كانت تجهد نفسها لإقناع بقية الدول على فشل الحكم المحلي، وأهمية فصل جبل لبنان وتقسيمه إلى قائمقاميتين يحكمها غير لبنانيين الذين على حد قول وزير الخارجية صارم أفندي "لم يتمكنوا من حفظ الأمن" وترغب بان تجعل القائمقاميتين تابعتين إدارياً إلى والي صيدا المقيم في بيروت، لانه سيزيد من سيطرتها على

البلاد وتقتيت وحدة الجبل، أما بريطانيا أيدت الدولة العثمانية ضد المشروع الفرنسي لكن شريطة تعديله بجعل حكامه من اللبنانيين أنفسهم لقطع الطريق على أطماع فرنسا بالانفراد بالسيطرة على شؤون جبل لبنان⁽⁴⁹⁾.

ومن الجدير بالذكر، ان بعد اعلان نظام القائمقامية بقيت مناطق تمركز مسيحي خارج القائمقامية المسيحية في الشمال وبدأت فرنسا بالمطالبة بانضمامها اليها، وايجاد حل للمناطق الاخرى المختلطة طائفيًا وكانت في نية فرنسا توسيع رقعة الامتداد المسيحي ليس في لبنان وحسب بل وفي منطقة المشرق العربي⁽⁵⁰⁾.

وما أن تولى القائمقامان مهامهما الإدارية حتى بدأت المتاعب، فقد اضطرت الدولة العثمانية إلى إقالة قائمقام الدروز، بسبب إصراره على المطالبة بصيانة حقوق الإقطاعيين الدروز وإطلاق سراح المسجونين، ولما فشلت في تعيين غيره بسبب رفض المشايخ الدروز قبول هذا المنصب اضطرت إلى إعادته نفسه في 14 كانون الثاني 1843، أما في القائمقامية النصرانية اختلف الأمر إذ سرعان ما طمع مشايخ كسروان بالمنصب وأبوا في البدء الاعتراف بسلطة الأمير حيدر⁽⁵¹⁾، لولا مساعي اسعد باشا والي صيدا والقنصل الفرنسي، ومن اجل مسايرة الروم الارثوذكس، نجح الوالي بتغيير لقب قائم مقام النصارى إلى قائمقام الموارنة، ثم اخرج منطقة جبيل من سلطة الأمير حيدر ليعين متسلم عثماني عليها بحجة أنها لا تؤلف في الأصل من بلاد الإمارة التي كانت مقتصرة على (الشوف وكسروان)، لكن الأمير احتج بشدة على هذه الإجراءات مدعوما من قنصل فرنسا وطالب بضم جميع نصارى البلاد إلى قائمقاميته بما فيهم نصارى المناطق الدرزية، ولما لم تحل المسألة أحيلت إلى العاصمة استانبول بعد أن وضع المناطق المختلطة تحت سلطته لحين أن يبيت الباب العالي في الأمر، لكن الباب العالي أوفد قائد الأسطول العثماني خليل باشا للقيام بإجراءات من شأنها استئصال النزاع، وكان الباب العالي قد بين خفية لفرنسا والنمسا من أنها لا تمنع من عودة الشهابيين بسبب استمالتها إلى جانبها، ولما وصل خليل باشا إلى بيروت في حزيران 1844 أعلن رفضه النظر في العرائض المؤيدة لعودة الشهابيين واستبعدهم⁽⁵²⁾.

تجدد النزاع في نيسان عام 1845، الامر الذي اجبر السلطان عبد المجيد الى ارسال وزير خارجيته شكيب افندي مدعوماً بجيش لإنهاء الازمة ووضع الحلول المناسبة لها، وصل شكيب

أفندي إلى بيروت في 14 أيلول عام 1845، سارعت قواته بالانتشار في المراكز الحساسة والمهمة في جبل لبنان، وبدأ شكيب أفندي عمله باستدعاء القناصل طالبا منهم الكف عن التدخل في شؤون جبل لبنان، وامرهم بترحيل رعاياهم إلى خارج الجبل بمن فيهم الكاثوليك والبروتستانت في مدة أقصاها عشرة أيام، وقد فوجئ القناصل بهذا الطلب الجريء في حين امتنع قنصل فرنسا عن الاستجابة لطلب، وأجرى مبعوث السلطان تعديلات على نظام القائمقاميتين بأن جعل لكل منهما مجلس يتألف من رئيس وهو القائمقام ونائب فضلاً عن قاضي ومستشار عن كل طائفة من الطوائف الموجودة في القائمقاميتين ماعدا الشيعة مستشار فقط على اعتبار أن القضاء على وفق المذهب السني في الدولة العثمانية وبذلك هدأت الاوضاع⁽⁵³⁾.

بدأت القوات العثمانية بنزع أسلحة الأهالي، مما أثار استياء قنصلي بريطانيا وفرنسا، كما أجرى عملية تحقيق سريعة اتهم فيها أعيان الجبل بمسئوليتهم عن أحداث عام 1845، واتهمهم بالفساد وحجزهم عنده وعزل قائمقام الدروز وأبدله بأخيه أمين ارسلان، وحاول معالجة قضية التعويضات للمتضررين النصاري، فشكل مجلس من القساوسة واعيان النصاري من الثقات وقد حددوا مبلغ (61) ألف كيس كرقم نهائي لقيمة التعويضات المطلوبة، وقد دفعت الدولة العثمانية إلى والي صيدا مبلغ عشرة آلاف كيس لهذه التعويضات، كما طلب من الدروز بسداد 3 آلاف كيس فقط⁽⁵⁴⁾. أما فرنسا فقد ازدادت مخاوفها من قيام شكيب أفندي بتحجيم دورها ونفوذها في جبل لبنان، فسارعت إلى بذل ما في وسعها لاستعادة نفوذها، ونجح سفيرها في العاصمة إستانبول في مقابلة السلطان عبد المجيد، والتمس منه إن يتم إعادة الفرنسيين إلى أماكنهم وإعمالهم في جبل لبنان وممارسة مهامهم بحرية تامة، كما استعطفه بأن يتم تعويض بعض الأديرة التي جرت فيها أعمال السلب والنهب، ودعا إلى أن تنظر الحكومة العثمانية في الانتهاكات التي قام بها بعض الدروز وقدم لائحة بأسمائهم، أما بريطانيا فمن جهتها سعت للدفاع عن الدروز لأنها تقيم علاقات قوية مع مشايخ الدروز وأعيانهم ورأى سفيرها في العاصمة إستانبول أن من مصلحة دولته اتخاذ موقف دولي موحد من الدولة العثمانية، وقام بجمع سفراء الدول الكبرى (فرنسا، روسيا، بروسيا، النمسا)، ودعاهم إلى توحيد العمل وتوجيهه مذكرة مشتركة إلى الباب العالي طالبوا فيها بالإسراع في

تعويض النصارى والاحتجاج على تجريد السلاح وطالبوا بالإفراج عن القائمقاميتين، وان يكون التنظيم الجديد للجبل سلطة مرتبطة بالسلطان مباشرة دون وساطة والي صيدا⁽⁵⁵⁾.

لم يعرف نظام القائمقاميتين استقرارا سياسيا وان تجزئة الجبل من قبل الدول الاجنبية ساعد تلك الدول على التدخل في شؤون جبل لبنان بشكل كامل، واصبحت قضيته من التشابك بحيث لم تقع حادثة فيه الا كان لها صدى في عواصم الدول الكبرى وخصوصا في لندن وباريس⁽⁵⁶⁾، ويبدو ان وجود الطوائف وموالاتهم كل لجهة معينة لتلك الدول الكبرى شكل دافع كبير في محاولة التحكم بالقرار السياسي الداخلي والخارجي في جبل لبنان وخلق بذلك ضغط كبير على الدولة العثمانية.

المبحث الثالث: احداث جبل لبنان 1846-1860 وموقف الدول الكبرى منها

كانت درجة الاحتقان السياسي والاجتماعي في جبل لبنان خلال السنوات الممتدة بين 1840-1860، بلغت ذروتها بنشوب سلسلة من الحوادث، وجدد التقسيم النزاع القائم بين الموارنة والدروز وكان تنظيم للحرب الأهلية، اذ ان الكثير من المدن والقرى في كلتا القائمقاميتين هي مزيج من هاتين الطائفتين مما ولد صعوبات كبيرة في حكمهم فنجد ان الموارنة في قائممقامية الدروز يرفضون الانصياع لأوامر القائمقام الدرزي وبالعكس، مما ادى الى تجدد النزاع في نيسان عام 1845، الامر الذي اجبر السلطان عبد المجيد على ارسال وزير خارجيته شكيب افندي، الذي حاول اصلاح النظام السياسي⁽⁵⁷⁾، يبدو ان النظام السياسي الجديد في جبل لبنان دخل في مخاض عسير، ومر بمراحل اشر في اولها على انه حل للحروب والنزاعات القائمة، واستمر الامر كذلك حتى خمسينات من القرن التاسع عشر، اذ عاد الصراع الى الواجهة وبالتالي تجدد تدخل الدول الكبرى في المنطقة من اجل ايجاد صيغة حكم بديلة.

استقر الوضع لصالح الاقطاع لمدة عشر اعوام ولكن سرعان ما تجدد الصراع، اذ لم تنعم القائمقاميتان بالهدوء على الرغم من الاصلاحات التي ادخلها العثمانيون بسبب الادارة السيئة التي اتبعها بشير احمد ابو اللمع قائممقام النصارى، فقد عمد بعد توليه منصبه عام 1854 الى فرض ضرائب فادحة على سكان قائممقاميته التي شكل الفلاحون فيها النسبة الاكبر⁽⁵⁸⁾.

اتخذت الحراك منحى الثورة الفلاحية في القسم الشمالي، بينما اتخذ القسم الجنوبي منحى الحرب الاهلية ذات الطابع الطائفي، ومن ابرز الاحداث تلك التي حدثت عام 1854، عندما أساء الموارنة معاملة الفلاحين اذ اوجد نظام القائمقاميتين نظاما طبقيا في كل منطقة⁽⁵⁹⁾.

تأزمت أحداث هذه الحركة في مراحلها الأخيرة، مع تفاقم الأمور في القائمقامية الجنوبية الدرزية، وكان سبب هذا التفاقم التداخل السكاني، فحدثت معارك على الصعيد القروي بين الجانبين الدرزي والماروني، بدأت الحرب بين الطائفتين بعد نزاع بين طفلين ماروني ودرزي في دير القمر، ثم تدخل عائلتيهما ومن ثم طائفتيهما، واشعلت الخلافات سيل من اعمال العنف التي اجتاحت جبل لبنان، ودمرت خلالها ستون قرية بثلاث ايام، فضلاً عن مقتل ثلاث وثلاثون مسيحي وثمانية واربعون درزي، وامتدت الاضطرابات الى الاحياء المختلطة من جنوب لبنان وجبال لبنان الشرقية حتى وصلت الى صيدا وحاصيبيا وراشيا، فرض خلالها الدروز حصاراً حول الاديرة الكاثوليكية والبعثات فحرقوها وقتلوا رهبانها⁽⁶⁰⁾.

أخذت حدة الازمة والتنافس تأخذ طابعا متطرفا بعد مشاركة العامة فيها، ففي القائمقامية النصرانية واجه الأمير بشير احمد أبو اللمع تنافسات إقطاعي آل خازن وال حبيش، بسبب تقربه من الفلاحين والاكليروس، ووصل الأمر إلى إقدام القائمقام على اعتقال بعض أعيانهم في عامي 1855 و1856 فما كان منهم إلا أن حرضوا أهالي مدينة زحلة ضده في عام 1857، وتمردوا على حكمه بإقامة مجلس اختياري من ستة أعضاء، فرد عليهم بأن توجه بنفسه إلى قمع هذه الحركة وتحريض الفلاحين على أعدائه من الإقطاعيين، وحينها شهدت مقاطعة كسروان هيجانا فلاحياً اخذ يتصاعد، ادى الى حدوث عصيان بدأ في مدينة زحلة في كانون الأول عام 1858، اعلن خلاله الاهالي انفصالهم عن قائممقامية النصارى، ومن جانبها حاولت السلطات العثمانية ممثلة بوالي صيدا خورشيد باشا، التدخل عسكريا لتهدة الأوضاع، فوقفت فرنسا للحيلولة دون تحقيق ذلك الأمر، ولم يقف الإقطاعيون مكتوفي الأيدي، إذ أخذت الرسائل تتوالى على البطريرك الماروني طالبين منه التدخل لحل أزمتهم، غير أن الأخير رفض ذلك سعيّاً وراء مصالحه، لان الإقطاعيين الذين ينتمي اغلبهم إلى أسرة أبي اللمع، كانوا يبغضون آل الخازن المارونيين الذين ينتمي إليهم البطريرك⁽⁶¹⁾.

بدأت الحركة الفلاحية عام 1858، إذ اخذوا الأهالي بتجميع أنفسهم وتشكيل لجان اختارت ممثلاً عنها، وهكذا غرقت القائمقامية النصرية في تلك المدة بفوضى عارمة اضطر آل خازن بعد فشلهم في تشكيل كتل للإقطاعيين من مفاوضة قادة الفلاحين الذين زادوا من مطالبهم، كلما قدم آل خازن تنازلات وكان طانيوس شاهين (1815-1895) زعيم الحركة، مشهوراً بميله إلى العنف وقرر عام 1859، طرد آل خازن من كسروان وكانت هذه الحركة قد لقيت تأييداً قوياً من قبل السلطات العثمانية، سرت حركة العصيان بعد رحلة إلى كسروان من العام نفسه، إلا أن الحالة فيها اختلفت إذ قاد الفلاحون انتفاضة ضد أسياهم من أصحاب الأراضي وبدعم رجال الدين الموارنة لضرب نفوذ أصحاب الأراضي، ومن كسروان انتشرت إلى كافة مدن وقرى الجبل، ففي قائمقامية الدروز حدثت انتفاضة في المناطق المختلطة السكان ومنها مدينة دير القمر الواقعة في الشوف التي أغلب سكانها من الموارنة، إذ انتفضوا في الخامس عشر من آب عام 1859، ضد الملاك من أصحاب الأراضي الدروز مما جعلها تتخذ شكلاً طائفياً⁽⁶²⁾، الأمر الذي أدى إلى دخول الموارنة والدروز في نزاع طويل بلغ ذروته في عام 1860⁽⁶³⁾.

شمل القتال المناطق الوسطى والجنوبية والمناطق الساحلية والبقاع، وجرت عمليات قتل والنهب للقرى وإحراقها فوقعت مجزرة رهيبة قتل فيها من الموارنة ما يزيد عن ألفين شخص، وتقاعس الحاكم العثماني في إطفاء نار الفتنة وحماية الناس⁽⁶⁴⁾، وغذى حالة الصراع هذه سياسة التجاذبات التي سادت النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي سعت من خلالها الدول الكبرى لاسيما فرنسا وبريطانيا، أن تؤثر كل منهما على طائفة معينة⁽⁶⁵⁾.

فضلاً عن العوامل الخارجية والمتمثلة بالوجود العثماني الرسمي في المنطقة، حيث تقاعست السلطات العثمانية في بداية الأمر للتدخل من أجل إنها الصراع، والقيام بأعمال إحيائية مثل السلب والسرقة والتككيل بالمشردين، فأوحوا بذلك إلى أن الموارنة يواجهون، اضطهاداً من الجانب الدرزي، وقد أدى ذلك إلى تدخل حركة طانيوس شاهين مع العنف الطائفي، لتتحول إلى حرب أهلية كانت بدايتها سنة 1860⁽⁶⁶⁾.

وكان الموارنة الأكثر عدداً في جبل لبنان إلا أنهم افتقروا إلى التنظيم، واستطاعوا تحشيد قوة كبيرة بلغت تعدادها خمس وعشرون ألف رجل، أما الدروز فقد حشدوا خمس عشر ألف رجل إلا أن

الدروز استطاعوا حسم الموقف لصالحهم مع الشهور الاولى للحرب, فسقط في تلك المعارك العديد من الطرفين والاطراف الاخرى من الارثوذكسي والمسلمين, واصبح العديد من مواطنين المنطقة مهجرين من سكان جبل لبنان⁽⁶⁷⁾.

حاولت الحكومة العثمانية بالتدخل لإيقاف نزيف الدم بين الاطراف المتصارعة, وعدم اعطاء فرصة للتدخل الاوربي, فأرسل السلطان عبد المجيد وزير خارجيته فؤاد باشا⁽⁶⁸⁾ بعد منحه صلاحيات واسعة, كما طلب من خورشيد باشا والي صيدا احتواء الازمة واجراء الصلح بين الدروز والموارنة, والذي حققه في السادس في تموز عام 1860, الا ان المذابح التي تعرض لها نصارى دمشق على ايدي المسلمين بعد مضي ثلاثة ايام من عقد الصلح ادت الى تجدد النزاع ثانية واعطت في الوقت نفسه الفرصة للتدخل الاوربي بسبب هياج الرأي العام الاوربي لأنفاذ نصارى الشام, مما جعل نابليون الثالث امبراطور فرنسا (1852.1870) يعلن ضرورة ارسال قوات فرنسية لإحلال الامن في بلاد الشام, الا ان الضغط البريطاني جعلها قوات اوربية مشتركة تعمل تحت تصرف فؤاد باشا ولمدة ستة اشهر, وتم ذلك بموجب اتفاقية عقدت في الثالث من شهر اب عام 1860, بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية وافقت من خلالها الاطراف المتعاقدة على شروط وعمل القوات المشتركة في بلاد الشام⁽⁶⁹⁾.

وفي السادس عشر من آب عام 1860, تم ارسال القوات المشتركة ثم تشكيل لجنة دولية مؤلفة من ممثلي الدول الموقعة على الاتفاقية مهمتها معرفة اسباب النزاعات وادخال اصلاحات جديدة على نظام القائمقاميتين لمنع تجددتها ثانية⁽⁷⁰⁾, وقد عقدت اللجنة المشتركة اولى جلساتها في بيروت بتاريخ السادس والعشرين من ايلول عام 1860, بغياب فؤاد باشا وزير الخارجية العثماني⁽⁷¹⁾, الذي قرر احتواء الازمة الطائفية القائمة في دمشق وجبل لبنان, قبل حضوره اجتماعات اللجنة الدولية حتى لا يفسح المجال للدول الاوربية بالتدخل في الاحداث الداخلية للدولة العثمانية⁽⁷²⁾.

الخاتمة

يتبين لنا من دراسة وتحليل تاريخ جبل لبنان السياسي والاجتماعي في المدة بين عامي 1840-1860, مدى تعقد العوامل التي تسببت في قيام الاحداث السياسية المريعة, والدور السلبي الذي قامت به الدول الكبرى بإشعال نار الفتنة من خلال وقوف كل واحدة منها الى جنب طائفة

معينة، اذ وقفت فرنسا الى جانب الموارنة اما بريطانيا فكانت تقف الى صف الدروز وحتى روسيا التي داعت في حقها في حماية الروم الارثوذكس، فضلاً عن البعد الطائفي المتمثل في الصراع الدرزي - الماروني، إضافة إلى الصراعات الدولية والسياسات المتناقضة.

كان للأحداث السياسية اللبنانية بين عامي 1840 - 1860، اثار بعيدة المدى لانتزال ترسباتها تعمل على نخر النسيج الاجتماعي للمجتمع اللبناني، وكان لتدخل الدول الاوربية الكبرى في شؤون جبل لبنان، اثر في الحوادث الدموية منذ عام 1840، واحداث عام 1860، اذ تم بعد اتفاق الدول الكبرى على قيام نظام القائمقاميتين عام 1843، الا انه فشل بعد الصراعات المريعة التي شهدتها جبل لبنان، لذلك اجتمع سفراء كل من فرنسا وبريطانيا وبروسيا والنمسا مع وزير خارجية الدولة العثمانية وبعد محادثات شاقة تقرر جعل جبل لبنان تتمتع باستقلال داخلي تحت حماية الدول الخمسة.

الهوامش

(¹) ولد محمد علي باشا في بلدة قوله الالبانية عام 1769 ، اشترك في الحملة التي أرسلها العثمانيون لمحاربة القائد الفرنسي نابليون بوناپرت (1798-1801) ، واطهر من القوة التي مكنته أن يصل إلى مرتبة قائد الفرقة الالبانية ، نصب واليا على مصر سنة 1805 ، استطاع القضاء على المماليك عام 1811 ، وفي العام نفسه قاد حملة ضد الوهابيين ، فاحتل مكة المكرمة والحجاز ، احتل السودان عام 1823، ولم يقف أمام طموحاته عائق إلا التدخل الأوربي ، وذلك عن طريق عقد اتفاقيتين ، الأولى تدعى اتفاقية (كوتاهية) سنة 1833 ، والثانية تدعى اتفاقية (لندن) سنة 1840 ، ضمن لنفسه الحكم الوراثي على مصر ، توفي سنة 1849 في الإسكندرية . ينظر: جمال الدين الشيال ، الحركات الإصلاحية ومركز الثقافة في الشرق الإسلامي الحديث ، القاهرة ، 1966، ص 89 - ص 93 .

(²) قامت روسيا عام 1828 بمساعدة الثوار اليونانيين فأعلنت الحرب ضد الدولة العثمانية: Justin McCarthy, The Ottoman peoples and the end of Empire, London, 2001, pp. 43-44.

(³) السلطان محمود الثاني (1808-1839)، وهو محمود خان الثاني ابن السلطان عبد الحميد الاول، وكان السلطان الثلاثون للدولة العثمانية، شهد عصرة خطوات اصلاحية ناجحة اذا استطاع القضاء على الانكشارية بحادثة سميت الواقعة الخيرية عام 1826، ينظر: يوسف الدبس ، تاريخ سوريا الديني والدنيوي، ج8، بيروت، 1905، ص 654-666.

(⁴) سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، دار ابن خلدون، بيروت، د.ت، ص 151-153.

(⁵) ابراهيم باشا: هو الابن الاكبر لمحمد علي باشا ، ولد عام 1789م في قرية نصرتلي التابعة لمقاطعة دراما في مقدونيا، وقائداً للحملة المصرية ضد الوهابيين 1811-1819 وحرب اليونان 1822-1827 ،وقاد الحملة المصرية على بلاد الشام 1831-1840 وعين في عام 1848 نائبا عن ابيه في حكم مصر، بسبب مرض ابيه ،الا انه توفي في العام نفسه ودفن في مقبرة الاسرة الخديوية .ينظر: زهراء فاروق علوان المشايخي، الامير بشير الشهابي الثاني وأثره السياسي في اماره جبل لبنان 1788 – 1840، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، 2012، ص153.

(⁶) سليم بطرس اوساييوس، دليل مراحل لبنان عبر التاريخ، د. م، 1955، ص54.

(⁷) انطون كتافاكو، فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، وثائق منشورة، عربها وعلق عليها الخوري بولس قرالي، وثيقة رقم (6)، مطبعة القديس بولس، لبنان 1937، ص23 .

(⁸) ه.أ.ن. فيشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث (1789-1950)، تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط9 ، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص109.

(⁹) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري 1832-1840، الدار التقدمية، لبنان، 1988، ص49.

(¹⁰) نقلا عن: فندي ابو فخر، سورية والصراعات الدولية 1831-1840(محمد علي والحسابات الخاطئة)، السويداء، 2000، ص138.

(¹¹) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية المسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ص168.

(¹²) سعيد كريدية، "معاهدة كوتاهاية 1833"، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، العدد الخامس، السنة الاولى/اذار، 1979، ص63.

(¹³) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، د. م، د.ت ، ص479.

(¹⁴) اسد رستم، الاصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، مج1، المطبعة الامريكية، بيروت، 1930، ص103-104؛ سعيد كريدية، المصدر السابق، ص63.

(¹⁵) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916، ط2، دمشق، 1993، ص410-411.

(¹⁶) المصدر نفسه، ص53 .

(¹⁷) دعاء الحمصي، الموسوعة اللبنانية (لبنان تاريخ وحضارة بين الامس واليوم)، ج8، بيروت، 1998، ص50.

(¹⁸) جوزف حجار، اوربا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمة، بيروت، د. ت، ص96 .

(¹⁹) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية، ط7، بيروت، 1993، ص451؛ لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، ط7، دار الفارابي، بيروت، 1980، ص128-129.

(²⁰) (M.S Andrson , the Eastren Question 2 ., London 1974, P.90)

(²¹) علي يوسف البلخي، "الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام (1831-1840) من خلال الوثائق العثمانية"، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، العدد 19 و 20، نيسان-تموز، 1985، ص201؛ جورج مرعي حداد، تاريخ اوربا والمسألة الشرقية في الازمنة الحديثة، حلب، 1935، ص170.

- (22) هاشم صالح التكريتي، مرحلة متميزة في سياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية (1829-1853)، مجلة الأستاذ، العدد 45، بغداد، 2002، ص 204-205.
- (23) هنري غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف، تعريب مارون عبود، ج2، بيروت، 1950، ص 194-195.
- (24) وهو أول من تولى الحكم من الشهابيين بعد نهاية المعنيين عام 1697 حتى عام 1707م/1119هـ واستطاع ان يبسط سيطرته على جبل عامل وشمال فلسطين، (كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط2، دار النهار، بيروت، 1984، ص 35-36).
- (25) ياسين سويد، فرنسا ولبنان (تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا 1860-1861)، شركة المطبوعات، بيروت، 1992، ص 14-15.
- (26) هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الاولى 1774-1856، بغداد، 1990، ص 146-147؛ ياسين سويد، المصدر السابق، ص 260.
- (27) المصدر نفسه.
- (28) للتفصيل حول بنود معاهدة لندن، ينظر: اميل خوري وعادل اسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي 1789-1958، ج2، بيروت، 1959، ص 240-242.
- (29) يوسف السودا، تاريخ لبنان الحضاري، دار النهار للنشر، بيروت، د.ت، ص 236؛ ارمان عساف، لبنان بين الطوائف (1920-1990)، دار المشرق، بيروت، 2014، ص 140.
- (30) سعيد احمد البرجاوي، الامبراطورية العثمانية (تاريخها السياسي والعسكري)، دار الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص 228.
- (31) كمال صليبي، المصدر السابق، ص 74.
- (32) زاهية قدوري، تاريخ لبنان الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 291.
- (33) Edmon Rabbath: La formation historique du Liban Politique et Constitutionnel, Essai de Synthese, Beyrouth, 1973, P.170.
- (34) السلطان عبد المجيد ((1839 - 1861)) ولد في إستانبول 23 نيسان 1823م وتولى السلطنة 2 تموز ، متقفاً يملك أفكاراً ليبرالية ، صدر في عهده مرسومين إصلاحيين ، جرت حروب عديدة في عهده ، اتبع سياسة مقاربة مع فرنسا وبريطانيا توفي في إستانبول في 25 حزيران 1861 راجع :
- Encyclopeadia, of Britanica , vol 1, p24
- ؛يوسف الدبس ، المصدر السابق، ص 661-667 .
- (35) كاظم ياسين العاملي، تاريخ علاقات المواردنة بجيرانهم من الفتح الاسلامي الى الحرب الاهلية، دار الوسيلة للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص 63؛ زاهية قدوري، المصدر السابق، ص 293.
- (36) احمد طربين، أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الاسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية (1842-1861) دراسة في التاريخ السياسي والاجتماعي، دمشق، 1966، ص 52-53؛ سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث 1516-1916، الموصل 1991، ص 227 .
- (37) هند فتال و رفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، دار جرس برس، بيروت، د.ت، ص 252.

- (38) الموارنة وهم من المسيح الكاثوليك من اتباع الراهب مارون الذي عاش في جبال سوريا الشمالية في اواخر القرن الرابع الميلادي ووائل القرن الخامس الميلادي والذين انتشروا في كافة ارجاء المقاطعات اللبنانية، للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد رضوي فجر محمد الحميداوي، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية 1919 – 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2015؛ زكي النقاش، اضواء توضيحية على تاريخ المارونية، بيروت، 1970.
- (39) نساوي الاصل، مسلم العقيدة، برز في حرب الشام ضد ابراهيم باشا المصري . احمد طربين، المصدر السابق، ص 63 .
- (40) هاشم ياغي، ملامح المجتمع اللبناني الحديث، بيروت، 1964 ، ص 32؛ حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، المطبعة العالمية، القاهرة، 1982، ص 48.
- (41) سعد عزيز كريم، احمد عبد اللطيف الاسعد ودوره السياسي في لبنان 1908-1961، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط ، 2018، ص 7.
- (42) رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان 1920-1946، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، 2006، ص 20؛ عصام نعمان: طائفية النظام اللبناني : الخلفية، الأزمة ، والمخرج : مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 63، بيروت ، 1984 ، ص 54.
- (43) علي سليمان المقداد، لبنان من الطوائف الى الطائف، المركز العربي للأبحاث والتطوير، بيروت، 1999، ص 102-104.
- (44) المصدر نفسه ، ص 69-71 .
- (45) كليمنس لوتر وينزل فون مترنيخ Clemens Lothar Wenzel Von metternich (1773-1859) ولد عام 1773 في مدينة كوبلنز في ارض الراين، تدرج في المناصب الحكومية حتى اصبح كبير مستشاري الامبراطور ومستشار الدولة عام 1821.
- Encyclopedea Britannica, USA, 1966, Vol.15, PP317-319
- (46) ارثر برايشا- فوتيه، النمسا والشرق العربي، ترجمة: يونس ابراهيم، المطبعة الاقتصادية، الاردن 1981، ص 33.
- (47) انيس صايغ، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت 1955، ص 117.
- (48) ابراهيم محسن، دولة لبنان الكبير بين الحقيقة والواقع ، " الفكر العربي" مجلة ، العدد 28 ، بيروت، 1982 ، ص 58.
- (49) فيليب خليل حتي، مختصر تاريخ لبنان، ترجمة: فؤاد جرجس نصار، بيروت 1968 ، ص 219.
- (50) مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1981، ص 244.
- (51) وهو احد أمراء الأسرة اللعمية ، التي يعود نسبها إلى الأمير حيدر الشهابي ، وينتمي إلى الطائفة المارونية ، ينظر: محمد زعيتير ، المشروع الماروني في لبنان جذوره و تطوراته ، دم ، 1986، ص 184-186.

- (⁵²) زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص53-56؛ كمال ديب، هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي 1920-2020، دار النهار، بيروت، 2009، ص77-79.
- (⁵³) عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916، دمشق 1974، ص422؛ ايليا حريق، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ص194-195.
- (⁵⁴) اسكندر بن يعقوب ابكاريوس، نواد الزمان في وقائع جبل لبنان، لندن، 1987، ص153-253؛ ايليا حريق، المصدر السابق، ص196.
- (⁵⁵) زاهية قدوري، المصدر السابق، ص293-294.
- (⁵⁶) هند فتال ورفيق سكري، المصدر السابق، ص252.
- (⁵⁷) عبدالكريم رافق، المصدر السابق، ص422.
- (⁵⁸) هنري ابو خاطر، جمهورية زحلة اول جمهورية في الشرق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987، ص117.
- (⁵⁹) زاهية قدوري، المصدر السابق، ص295.
- (⁶⁰) فيليب حتي، لبنان في التاريخ منذ اقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر، بيروت، 1959، ص530.
- (⁶¹) سليم بطرس اوسايبوس، المصدر السابق، ص61.
- (⁶²) للمزيد من التفاصيل، ينظر: عاطف بو عماد، جبل لبنان في القرن التاسع عشر الصراع المقاطعي بين الغرضية والطائفية، مجلة الباحث، العدد الثالث، السنة السابعة، بيروت، تموز 1985، ص47.
- (⁶³) نادية كرامي - نواف كرامي، واقع الثورة اللبنانية - اسبابها تطورها - حقائقها، بيروت، 1959، ص4؛ جلال يحيى، العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، 1966، ص206-207.
- (⁶⁴) محمود حسن عبد العزيز الصراف، الطائفية اللبنانية من النشأة حتى الأزمة، دار الهداية، القاهرة، د.ت، ص51.
- (⁶⁵) منير اسماعيل، في الاساسيات التاريخية للكيان اللبناني ومكوناته، مجلة "شؤون الاوسط"، العدد 127، بيروت، 2007، ص93.
- (⁶⁶) محمد حسين زبون الساعدي، الدروز ودورهم السياسي في لبنان 1943-1989، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008، ص32.
- (⁶⁷) كمال ديب، هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي 1920-2020، ط2، دار النهار، بيروت، 2009، ص79.
- (⁶⁸) فؤاد بأشا: ولد في استانبول 1815، هو من دهاة السياسة في الدولة العثمانية، تقلد عدة مناصب منها، وزيرا للخارجية عام 1851، ومنصب الصدارة العظمى عام 1861. ينظر: محمود صالح سعيد عبدالله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان 1861 - 1918، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003، ص57؛ ميخائيل مشاقة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، مصر، 1908، ص187 - 189.
- (⁶⁹) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ط2، دار النهار للنشر، بيروت، 1977، ص35؛ هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1978، ص15.

(70) تشارلز هنري تشرشل، بين الدروز والموارنة، ترجمة: فندي شعار، دار المروج للطباعة، 1984، ص123؛ زين نور الدين زين، المصدر السابق، ص35؛ رياض غنام، الطائفية ازماتها وتطور مفاهيمها الدستورية، مجلة "الحياة النيابية"، مج 77، بيروت، 2010، ص32؛ فيليب خليل حتي، المصدر السابق، ص219.

(71) مسعود الخوند، لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام، بيروت، ص99؛ احمد طربين، المصدر السابق، ص156-157؛ فيليب خليل حتي، المصدر السابق، ص219.

(72) رياض غنام، الطائفية ازماتها وتطور مفاهيمها الدستورية، مجلة "الحياة النيابية"، مج 77، بيروت، 2010، ص32؛ فيليب خليل حتي، المصدر السابق، ص219.

قائمة المصادر اولاً: الرسائل والاطاريح

- 1- رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان 1920-1946، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006.
- 2- زهراء فاروق علوان المشايخي، الامير بشير الشهابي الثاني وأثره السياسي في اماره جبل لبنان 1788 - 1840، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2012.
- 3- سعد عزيز كريم، احمد عبد اللطيف الاسعد ودوره السياسي في لبنان 1908-1961، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، 2018.
- 4- محمد حسين زبون الساعدي، الدروز ودورهم السياسي في لبنان 1943 - 1989، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008.
- 5- محمد رضوي فجر محمد الحميداوي، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية 1919 - 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2015.
- 6- محمود صالح سعيد عبدالله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان 1861 - 1918، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003.

ثانياً: أ- الكتب باللغة العربية

- 1- احمد طربين، ازمة الحكم في لبنان منذ سقوط الاسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية (1842-1861) دراسة في التاريخ السياسي والاجتماعي، دمشق 1966.
- 2- ارثر برايشا- فوتيه، النمسا والشرق العربي، ترجمة: يونس ابراهيم، المطبعة الاقتصادية، الاردن 1981.
- 3- ارمان عساف، لبنان بين الطوائف (1920-1990)، دار المشرق، بيروت، 2014.
- 4- اسد رستم، الاصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، مج1، المطبعة الامريكية، بيروت، 1930.
- 5- اسكندر بن يعقوب ابكار يوس، نواد الزمان في وقائع جبل لبنان، لندن 1987.
- 6- انطون كتافاكو، فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، وثائق منشورة، عربها وعلق عليها الخوري بولس قرالي، وثيقة رقم (6)، مطبعة القديس بولس، لبنان 1937.
- 7- انيس صايغ، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت 1955.
- 8- ايليا حريق، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت د.ت.

- 9- تشارلز هنري تشرشل، بين الدروز والموارنة، ترجمة: فندي شعار، دار المروج للطباعة، 1984.
- 10- جمال الدين الشيال ، الحركات الإصلاحية ومركز الثقافة في الشرق الإسلامي الحديث ، القاهرة ، 1966.
- 11- جلال يحيى، العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر 1966.
- 12- جورج مرعي حداد، تاريخ اوربا والمسألة الشرقية في الازمنة الحديثة، حلب، 1935.
- 13- جوزف حجار، اوربا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمة، بيروت، د. ت.
- 14- حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، المطبعة العالمية، القاهرة، 1982.
- 15- دعاء الحمصي، الموسوعة اللبنانية (لبنان تاريخ وحضارة بين الامس واليوم)، ج8، بيروت، 1998.
- 16- رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري (1832-1840)، الدار التقديمية، لبنان، 1988.
- 17- زاهية قدوري، تاريخ لبنان الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- 18- زكي النقاش، اضواء توضيحية على تاريخ المارونية، بيروت 1970.
- 19- زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 20- زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ، ط2، دار النهار للنشر، بيروت 1977.
- 21- سعيد احمد البرجاوي، الامبراطورية العثمانية (تاريخها السياسي والعسكري) ، دار الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993.
- 22- سليم بطرس اوسايبوس، دليل مراحل لبنان عبر التاريخ، د. م، 1955.
- 23- سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، دار ابن خلدون، بيروت، د. ت.
- 24- سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث 1516-1916، ط1، الموصل 1991 .
- 25- عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916، ط2، دمشق، 1993.
- 26- علي سليمان المقداد، لبنان من الطوائف الى الطائف، المركز العربي للأبحاث والتطوير، بيروت، 1999.
- 27- فندي ابو فخر، سورية والصراعات الدولية 1831-1840 (محمد علي والحسابات الخاطئة)، السويداء، 2000.
- 28- فيليب حتي، لبنان في التاريخ منذ اقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر، بيروت، 1959.
- 29- فيليب خليل حتي، مختصر تاريخ لبنان، ترجمة: فؤاد جرجس نصار، ط1، بيروت 1968.
- 30- كاظم ياسين العاملي، تاريخ علاقات الموارنة بجيرانهم من الفتح الاسلامي الى الحرب الاهلية، دار الوسيلة للطباعة والنشر، بيروت، 1994.

- 31- كمال ديب، هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي 1920-2020، دار النهار، بيروت، 2009.
 - 32- كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط2، دار النهار، بيروت، 1984.
 - 33- لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، دار الفارابي، ط7، بيروت، 1980.
 - 34- محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية، ط7، بيروت، 1993.
 - 35- محمد زعيتر، المشروع الماروني في لبنان جذوره و تطورات، د.م، 1986.
 - 36- محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية المسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
 - 37- محمود حسن عبد العزيز الصراف، الطائفية اللبنانية من النشأة حتى الأزمة، دار الهداية، القاهرة، د.ت.
 - 38- مسعود الخوند، لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام، بيروت، د0ت.
 - 39- مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1981.
 - 40- ميخائيل مشاققة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، مصر، 1908.
 - 41- ميل خوري وعادل اسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي 1789-1958، ج2، بيروت، 1959.
 - 42- نادية كرامي - نواف كرامي، واقع الثورة اللبنانية - اسبابها تطورها - حقائقها، بيروت 1959.
 - 43- ه.أ.ن. فيشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث (1789-1950)، تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، ط9، القاهرة، 1993.
 - 44- هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الاولى 1774-1856، بغداد، 1990.
 - 45- هاشم ياغي، ملامح المجتمع اللبناني الحديث، بيروت، ط1، 1964.
 - 46- هشام قبلان، لبنان ازمة وحلول، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1978، ص15.
 - 47- هند فتال و رفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، دار جرس برس، بيروت، د.ت.
 - 48- هنري ابو خاطر، جمهورية زحلة اول جمهورية في الشرق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987.
 - 49- هنري غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف، تعريب مارون عبود، ج2، بيروت، 1950.
 - 50- ياسين سويد، فرنسا ولبنان (تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا 1860-161)، شركة المطبوعات، بيروت، 1992.
 - 51- يوسف الدبس، تاريخ سوريا الديني والدنيوي، ج8، بيروت، 1905، ص 654-666.
 - 52- يوسف السودا، تاريخ لبنان الحضاري، دار النهار للنشر، بيروت، د.ت.
 - 53- يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، د.م، د.ت.
- ب- الكتب باللغة الانكليزية:
- 1- Edmon Rabbath: La formation historique du Liban Politique et Constitutionnel, Essai de Synthese, Beyrouth, 1973.
 - 2- Encyclopedie Britannica, USA, 1966, Vol.15.
 - 3- M.S Andrsn , the Eastren Question 2 , (London 1974) .
 - 4- Justin McCarthy, The Ottoman peoples and the end of Empire, London, 2001
- ثالثاً: البحوث المنشورة:

1. ابراهيم محسن، دولة لبنان الكبير بين الحقيقة والواقع، مجلة "الفكر العربي"، العدد 28، بيروت، 1982.
2. رياض غنام، الطائفية ازماتها وتطور مفاهيمها الدستورية، مجلة "الحياة النيابية"، مج 77، بيروت، 2010.
3. سعيد كريدية، "معاهدة كوتاهية 1833"، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد الخامس، بيروت، اذار 1979.
4. عاطف بو عماد، جبل لبنان في القرن التاسع عشر الصراع المقاطعي بين الغرضية والطائفية، مجلة الباحث، العدد الثالث، السنة السابعة، بيروت، تموز 1985.
5. عصام نعمان: طائفية النظام اللبناني، الخلفية، الأزمة، والمخرج: مجلة المستقبل العربي، العدد 63، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.
6. علي يوسف البلخي، "الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام (1831-1840) من خلال الوثائق العثمانية"، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، العدد 19 و 20، دمشق، نيسان-تموز، 1985.
7. منير اسماعيل، في الاساسيات التاريخية للكيان اللبناني ومكوناته، مجلة "شؤون الاوسط"، العدد 127، بيروت، 2007.
8. هاشم صالح التكريتي، مرحلة متميزة في سياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية (1829-1853)، مجلة الاستاذ، العدد 45، بغداد، 2002.